

# AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paratssant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal

## ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 32



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
تصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاءا و نصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

٨٤

نقض و ابرام ١٠ يونيه سنة ٩٩

هانم بنت عبد الرحمن « ضد » خفاجي  
عبد الرحمن

التعويض المدني في محاكم الجنج

(١) - ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي دعوى  
خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع الدعوى  
العمومية وتسير معها فالفصل في احداها لا  
يكون فصلا في الاخرى  
(٢) - ان اغفال المحكمة الفصل في طلب من  
الطلبات الاصلية التي رفعت اليها وتماقت بها  
يعد وجهاً من الالوجه المهمة لبطلان الحكم فيما  
يختص بالطلب المذكور

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت  
رياسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة  
وبحضور حضرات سعد زغلول بك ويوسف  
شوقي بك ومستركو غان وأحمد زيور بك قضاة  
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى  
المحاكم الاهلية ومحمد علي سمودي افندي  
كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي  
في الطعن المقدم من هانم بنت عبد الرحمن

وظريفه بنت عبد الرحمن مدعيتين بحق مدني  
ضد

ضد خفاجي عبد الرحمن عمره ٣٢ سنة  
فلاح من السوالم البحرية ومحمد عبد الرحمن  
عمره ٣٧ سنة فلاح من السوالم البحرية  
وعبد السلام عبد الرحمن عمره ٥٥ سنة فلاح  
من السوالم البحرية  
والنيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣٦ سنة ٩٨  
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٠٨ سنة ٩٩

## وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت خفاجي عبد الرحمن  
بتزوير حجة على الحرمتين هانم وظريفه أخيه  
واستعمالها واتهمت اخوتهم سلمان عبد الرحمن  
ومحمد عبد الرحمن وعبد السلام عبد الرحمن  
بالاشتراك مع الاول في التزوير والبلاغ عن ذلك  
في ١٢ دسمبر سنة ٩٧ بالسوالم البحريه

وقد دخل المحنى عليهما في الدعوى بصفة  
مدعيتين بحقوق مدنية وطلب وكيلهما الحكم  
لهما بمبلغ ألفي قرش بصفة تعويض

ومحكمة اسيوط الجزئية في ١٧ أكتوبر  
سنة ٩٨ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٢٤  
و ٩٩ عقوبات حضورياً بمحبس كل منهم ثلاثة  
شهور وأنزمتهم بمبلغ ثلاثمائة قرش تعويضاً  
للمدعيتين بالحق المدني وأنزمتهم كذلك بالمصاريف  
بالتضامن

فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم والنيابة  
طلبت التأييد والمدعيتان بالحق المدني طلبتا  
التأييد أيضاً

ومحكمة اسيوط الاهلية بصفة استئنافية  
حكمت في ٤ دسمبر سنة ٩٨ بعد الاطلاع على  
المواد سالفة الذكر والمادة ١٧٧ جبايات  
حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً  
بلغو الحكم الابتدائي وبراءة المتهمين من التهمة  
النسوبة اليهم وازادت المصاريف على الحكومة  
وفي يوم الاربع ٢١ دسمبر سنة ٩٨ تقرر  
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من المدعيتين بالحق  
المدني المذكورتين برغبتها النظر في هذا الحكم  
امام محكمة النقض والابرام

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل  
عن المدعيتين بالحق المدني والاطلاع على اوراق  
القضية والمداولة في ذلك قانوناً  
من حيث انه من ضمن الالوجه المقدمة من  
رافعتي النقض والابرام ان الحكم المطعون فيه لم  
يقض بشيء في التعويضات التي كان محكوماً لهاها  
في الحكم المستأنف

وحيث ان الحكم المطعون فيه لم ينص حقيقة  
عن شيء يتعلق بهذه التعويضات  
وحيث ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي  
دعوى خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع  
الدعوى العمومية وتسير معها فالفصل في احداها  
لا يكون فصلا في الاخرى



وحيث ان اغفال المحكمة الفصل في طلب من الطلبات الاصلية التي رفعت اليها وتعلقت بها بعد وجهاً من الاوجه المهمة لبطالان الحكم فيما يختص بالطلب المذكور

وحيث انه بناء على ذلك يكون طلب النقض والابرار مقبولا فيما يختص بالتعويضات المدنية وينبغي تحويل الدعوى على محكمة اخرى للفصل فيها وحيث انه لا داعر بعد ذلك للبحث في الاوجه الاخرى المرفوعة من طالبي النقض والابرار فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار المقدم من هانم وظريفه وبالفاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية على محكمة بني سويف للنظر والفصل في الدعوى المختصة بالتعويضات وبإلزام المدعى عليهم بالمصاريف وان لم يدفعها ياماملا طبق القانون

## ﴿ ٨٥ ﴾

استئناف مصر جنائي ١٨ ابريل سنة ٩٠٠ النيابة العمومية « ضد » علي محمد عبد الواحد الحكم جنائياً في غيبة شخص سبق حضوره يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات متى كانت متضمنة لقواعد عامة لا يجوز تطبيق المبدأ المقرر في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات المدني في المسائل الجنائية أي اعتبار الحكم الصادر في غيبة شخص سبق حضوره في جلسة ماضية بمثابة حكم حضوري لان هذا النص استثنائي لا يصح القياس عليه محكمة استئناف مصر بدائرة الجنيح والجنابات المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات مستر بري ومسترساتو قضاة ومحمد توفيق سعودي اقندي وكيل النائب العمومي ومحمود فكري اقندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٣ سنة ٩٠٠ المنقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٥٣٧ سنة ٩٠٠ ضد

علي محمد عبد الواحد عمره ٤٥ سنة تاجر مولود ومقيم بناحية بلفيا

عبد الناصر احمد علام عمره ٢١ سنة مزارع مولود ومقيم بناحية طما فيوم

غالي يوسف عمره ٢٧ سنة مزارع مولود ومقيم بناحية بني سويف

حنا يوسف عمره ٤٠ سنة كاتب مولود ومقيم بناحية بلفيا

محمود اقندي شراره عمره ٦٤ سنة صاحب ملك مولود ومقيم بناحية اسكندرية معين للمحاماه عنه حضرة أحمد بك الحسيني

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم الاخير محمود اقندي شراره والمحامي عنه الذي أمرت المحكمة بنظر المسألة الفرعية المرفوعة منه فقط وتأخير نظر القضية فيما يختص بباقي المتهمين مدة أربعة أسابيع وبعد الاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

النيابة العمومية اتهمت هؤلاء المتهمين بتزوير كميالة بمديونية على الهواري ومحمود علي الهواري وأمين علي الهواري وعشماوي علي الهواري ومحمد علي الهواري وعبد الباقي علي الهواري بمبلغ ٨٩٥٣٥ قرش و ٢٠ فضه صاغ الى عبد الناصر أحمد علام ثانياً بتزوير كميالة بمديونية على بك الهواري واولاده بمبلغ ٣١٥٠٠٠ الى غالي يوسف ثالثاً بتزوير شرطية برهن أطيان عاتلة الهواري الى غالي يوسف رابعاً بتزوير كميالة بمديونية طه محمد صمده طما فيوم وسيد حسن وأحمد محمد أغا بمبلغ ٨٠٠٠٠ الى عبد الناصر أحد علام خامساً بتزوير كميالة على طه محمد وسيد حسن وأحمد محمد أغا بمبلغ ١١٥٠٠ الى غالي يوسف وباستعماهم تلك الكمبيالات مع علمهم بتزويرها وظهر ذلك في أول ستمير سنة ٩٩ بسكندرية

ومحكمة بني سويف الجزئية حكمت بجلستها المنعقدة في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً باعتبار جميع

التهم المسندة الى المتهمين جريمة واحدة وبمحس كل من علي عبد الواحد وعبد الناصر احمد علام وغالي يوسف ومحمود اقندي شراره ثلاث سنوات وبمحس حنا يوسف مدة سنتين يخصم لكل من المحبوسين مدة حبسه الاحتياطي مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن وان لم يدفعوا ياماملا بالمادة ٤٩ عقوبات

فتبابة المحكمة المذكورة والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٩ ماعدا محمود اقندي شراره الذي قرر في ١٦ يناير سنة ٩٠٠ باستئناف وصف الحكم لانه صدر باعتباره حضورياً بالنسبة اليه مع كونه غيبياً وبمجلسه اليوم المحدد لنظر الدعوى رفع بلسان المحامي عنه مسألة فرعية طلب بها اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية غيبياً بالنسبة اليه واخراجه من الدعوى لان له حق في المعارضة في ذلك الحكم وايفاف النظر في استئناف النيابة حتى تنتهي المعارضة والنيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف فوضت الرأي للمحكمة

من حيث ان المدون في كون الحكم حضورياً هو كونه صادراً بحضرة الخصوم بعد مواجهة الدعوى بالدفاع ومقارنة الاثبات بالنفي والحكم الغيابي هو ما صدر على خلاف ذلك

وحيث ان الحاق الحكم الذي يصدر في غيبة شخص سبق حضوره في جلسة ماضية أو حكم بأثبات غيبته بالحكم الحضوري هذا اعتبار مخالف للحقيقة لا يمكن التعويل عليه الانص صريح وحيث ان هذا النص وان وجد في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (مادة ١٢٣ و ١٢٥) الا انه يوجد مطلقاً في قانون تحقيق الجنابات

وحيث انه لا يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات الا اذا كانت متضمنة لقواعد عامة لا لاحكام استثنائية وحكم المادتين المذكورتين من الاستثناءات التي لا يصح القياس عليها

وحيث ان المتهم حضر في الجلسة الاولى ولم يتم دفاعه عن نفسه لانه طلب اعادة سماع

من سبق سماعه من الشهود في الجلسات السابقة التي لم يكلف بالحضور فيها ثم تأخرت الدعوى الى جلسة أخرى سمعت فيها شهادة شهود ومرافعات في غيبة المتهم

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم غيبياً ويكون وصفه بكونه حضورياً خطأ وحيث ان النيابة استأنفت الحكم ولا يمكن النظر في موضوع الاستئناف حتى يعلن المحكوم عليه وتمضي مواعيد المعارضة أو يفصل فيها وحيث انه بناء على ذلك يجب ايقاف النظر في الموضوع

### فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة باعتبار الحكم المستأنف حكماً غيبياً بالنسبة الى محمود افندي شراره وأمرت بايقاف النظر في الدعوى بالنسبة اليه حتى يعلن بالحكم المذكور وتمضي مواعيد المعارضة أو يفصل فيها وأبقت الفصل في المصاريف الآن

### ٨٦

استئناف مصر - مدني - ٥ يونيو سنة ٩٠٠  
محمد علي عبد الرحيم - ضد - الاوقاف  
نظارة الوقف

مق وجد ناظران لوقف الواحد معين من قبل المحكمة الشرعية والآخر من قبل الاوقاف كان الناظر الحقيقي هو المعين من قبل الاوقاف وكانت المحكمة الاهلية مختصة في نظر هذا النزاع وتبنت الناظر الحقيقي في مركزه

محكمة استئناف مصر المشكلة بهيئته مدنيه تحت رئاسة سماعة قاسم امين بك وحضور حضرات المستر ويلهور ويوسف شوقي بك قضاء وعبد الله حسن الكاتب اصدرت الحكم الآتي في قضية محمد علي عبد الرحيم التقيب من ذوي الاملاك ومقيم بقنا الحاضر عنه بالجلسه حضرة نقولا افندي توما المحامي الوارده الجدول العمومي سنة ٩٩ تمرة ١٠٤ مستأنف

ضد

ديوان عموم الاوقاف المصريه الحاضر عنه

بالجلسه حضرة محمد افندي أبو شادي المحامي مستأنف عليه

### المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة الشفاهيه والمداوله قانوناً

حيث أن ديوان عموم الاوقاف رفع دعوى أمام محكمة قنا الابتدائية ادعى فيها أن محمد علي عبد الرحيم كان وكيله في ادارة حسين فداناً وجنيته ومنزل وشونه كاشنين في الاماكن والحدود الموضحة بمريضة الدعوى وان ديوان الاوقاف عزله من هذا التوكيل وطلب منه تسليم هذه العقارات فلم يقبل وطلب الحكم عليه بالزامه بردها اليه وبالمصاريف وحفظ الحق له في مطالبته بالبيع ومحكمة قنا حكمت في ٦ مايو سنة ٩٥ بان يرفع يده عن جميع هذه الاعيان ويسلمها الى ديوان الاوقاف وان يكون تسليم المنزل والجنيته على حسب الحدود التي تقضي بها المحكمة بعد تعيين أهل خبرة ثم حكمت بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨ بتسليم المنزل والجنيته الى ديوان الاوقاف بالحدود التي بينها في حكمها حسب التقرير والرسم المقدم من اهل الخبرة الاول وألزمت المدعي عليه بالمصاريف

وحيث ان هذين الحكمين استأنفهما محمد علي عبد الرحيم التقيب في الموايد القانونية وحيث أن النزاع بين المستأنف والمستأنف عليه ينحصر في مسألتين (الاولى) من الذي منهما له الحق في ادارة هذه الاعيان (والثانية) اذا ثبت أن لديوان الاوقاف حق النظر والاداره عليها فإسماهي حدود الجنيته والمنزل الداخلين ضمن الاعيان المتنازع فيها

وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة من الطرفين أن للسيد عبد الرحيم القناوي عدة للنفقة أوقاف حصلت في أوقات مختلفة للنفقة على ضريحه منها وقفه للمرحوم السيد أبو النصر من اجداد المستأنف تشتمل على وقف جنيته على اولاده وذريته من بعدهم وجعل النظر في ذلك للارشاد من ذريته وقد آل النظر فيه أخيراً الى المستأنف الذي هو من ذرية

أولاده وهذه الوقفية تاريخها سنة ١٠٩٩ ومنها ان المرحوم عباس باشا والي مصر سابقاً اعطى بمقتضى أمر عال صادر بتاريخ ١٢٦٦ خمسين فداناً رزقه بلا مال ليصرف ريعها على الضريح المذكور ثم أعطي شونه قديمة الى نقياء الشيخ عبد الرحيم القناوي للقيام بخدمة ضريحه وأمر بتسليمها اليهم وكان ذلك في سنة ١٢٧٠ ومنها ان المرحوم محرم بك الذي كان مدير نصف ناني وجه قبلي اوقف في ١١ محرم سنة ١٢٥٠ اشجاراً غرسها ومنزل وسواقي وجعل النظر في ذلك الى السيد الشريف احمد والسيد حسين ابن السيد عبد الرحيم التقيب مدة حياتهما ثم من بعدهما لذريتهما ومنها ان المرحوم محمد قاضل باشا اوقف عمارة وجعل النظر عليها لمن له النظر على الاوقاف السابقة وكان ذلك في ١٥ جاد آخر سنة ١٢٧٩ وأخيراً اوقف داوود باشا في ٢٠ جاد أول سنة ١٢٩٧ بناء أنشأه وجعل النظر في ذلك الى المستأنف شخصياً والى ابن عم له ومن بعدهما لذريتهما

وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة من المستأنف ان الذي كان يتولى نظارة هذه الاوقاف المختلفة في كل هذه المدة الطويلة هو التقيب الذي كان يعين للضريح واستمر الحال كذلك الى ان تعين المستأنف تقياً فاستولى هو الآخر على ادارة هذه الاوقاف وهذا العمل كان مطابقاً لشروط الواقفين

وحيث انه في ١٢ جاد أول سنة ١٣٠١ ادعى ديوان الاوقاف امام محكمة قنا الشرعية ان أوقاف الشيخ عبد الرحيم القناوي بعضها ليس له ناظر وبعضها لا يعرف ناظره وطلب منها تعيين المرحوم توفيق باشا خديوي مصر ناظراً على أوقاف محرم بك وعلى الحسين فداناً والشونة المعطاة بصفة رزقه من المرحوم عباس باشا وعرض على المحكمة ان يكون المستأنف وكيلاً عن الخديو في ادارة هذه الاوقاف فصدر من قاضي المحكمة المشار اليها اعلام شرعي فيدقرر الخديو توفيق باشا ناظراً على هذه الاوقاف والمستأنف وكيلاً عنه وذكر فيه ان المستأنف



## لجنة المراقبة القضائية

﴿ ١٠ ﴾

## قرار

رقم ٢١ بونيه سنة ١٩٠٠ نمرة ١٠

(المادتان ٢ و ٤٩٤ من القانون التجاري)

في السندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية وفي الاستحقاق وسقوط الحق.

السندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية يسقط الحق بالمطالبة بها بمضي خمس سنين (المادة ١٩٤ من القانون التجاري) ولو لم تكن مشتملة على تاريخ الاستحقاق ولم يعمل عنها برويستو فان هذه السندات تعتبر مستحقة الدفع من يوم تحريرها ومن ثم يتيدي تاريخ سقوط الحق فيها من اليوم التالي لتحريرها.

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض القضايا التجارية ان بعض المحاكم الاهلية لا تقبل سقوط الحق بالمطالبة بالسندات التي تحت الاذن المعتبرة من الاعمال التجارية ولم يعمل عنها برويستو بمضي خمس سنين اذا لم يعين فيها تاريخ الاستحقاق مستندة في ذلك على ان المادة (١٩٤) من قانون التجارة تشترط لسقوط الحق باقامة الدعوى المتعلقة بهذه السندات بمضي خمس سنين ان يكون لهذه الاوراق ميعاد للدفع بما انها عينت مبدأ سقوط الحق وجعلته من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البرويستو او من يوم آخر مرافعة بالمحكمة.

وحيث ان هذا التفسير مخالف لما قصده واضع القانون في المادة (١٩٤) المذكورة وانه بتعيينه مبدأ سقوط الحق بمضي المدة من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع لم يستثن من ذلك السندات التي تحت الاذن التي لم يعين فيها تاريخ الدفع وحيث انه اذا وجد سند تحت الاذن بدون تاريخ لحلول أجل من الدين فالدين يعتبر واجب الدفع يوم تحرير السند وعلى ذلك يكون سقوط الحق في رفع الدعاوي المتعلقة بهذه السندات بمضي

حضور المستأنف أمام القاضي الشرعي وقبوله أن يعين الخديو توفيق باشا ناظراً وان يعين هو وكيله عنه يعتبر عزلاً لنفسه من النظارة لا يعول عليه الا اذا كان المستأنف قصد حقيقة ان يتنازل عن النظارة

وحيث ان وقائع الدعوى تدل بالعكس على انه لم يمثل الى حكم القاضي الا لانه عين وكيله ولانه كان معتقداً ان ادارة الاعيان الموقوفة ستبقى في يده وانه المتوط بالصرف عليها والقيام بجميع شؤونها كما هو مبين في الاعلام الشرعي وينتج من هذا ان قبوله تعيين غيره ناظراً كان معلقاً على شرط ان يكون وكيله مديراً بالفعل ويدل على ذلك أن كشوفات الحساب التي كان يقدمها الى ديوان الاوقاف كان يمضيها هكذا (الناظر والوكيل)

وحيث أنه يتضح من ذلك أن نية المستأنف لا يمكن أن يؤخذ منها أنه تنازل تنازلاً مطلقاً عن النظارة بل كل ما تقيده أنه قبل أن يعين القاضي ناظراً للاوقاف التي كانت تحت نظارته على شرط أن يكون وكيله عن الناظر الجديد فاذا فقد هذا الشرط وانتهى التوكيل بناء على موت الموكل أولاً من الناظر الذي تعين بدله لم يرغب في أن يستمر وكيله عنه جاز للمستأنف أن يتمسك بصفته الاولى وأن يضع يده على الاوقاف بصفته ناظراً معيذاً من قبل الواقفين

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون للمستأنف الحق في وضع يده على الاوقاف التي يراد ديوان الاوقاف نزاعها منه وليس بعد ذلك مجال للبحث في المسئلة الثانية

## فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقررت في الموضوع بالغاء الحكمين المستأنفين ورفض دعوى المستأنف عليه وألزمت بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلني المتعقد في يوم الثلاثاء ٥ يونيو سنة ١٩٠٠ -

٧ صفر سنة ١٣١٨

كان حاضراً في الجلسة وانه (امثل لذلك) ثم لما توفي الخديو توفيق باشا وتعين الخديو عباس باشا حسب الطريقة الجارية ناظراً على الاوقاف التي كانت تحت ادارة والده اغتصب الديوان هذه الاوقاف من المستأنف بحجة ان توكيله انتهى بموت الموكل فصدرت أحكام قضائية بردها للمستأنف فرفع ديوان الاوقاف هذه الدعوى وحيث انه تبين من مجرد ذكر هذه الوقائع ان الدعوى التي ادعاها ديوان الاوقاف امام محكمة قنا الشرعية وهي ان الاوقاف التي سبق بيانها ليس لها ناظر والناظر عليها غير معلوم هي دعوى مبنية على واقعة مخالفة للحقيقة وزيادة عن ذلك فان ديوان الاوقاف كان عالماً وقت هذه الدعوى بعدم صحة دعواه لانه ثابت من الافادات الرسمية المقدمة من المستأنف ان ديوان الاوقاف عرف المستأنف المذكور بصفته ناظراً على هذه الاوقاف

وحيث ان الاعلام الشرعي الذي قضى بتعيين الخديو توفيق باشا ناظراً والمستأنف وكيله عنه لا يمكن ان يكون له قوة اكبر من ارادة الواقفين الذين اظهروا رغبتهم في ان النظارة على هذه الاوقاف تكون محصورة في عائلة المستأنف بصفتهم الشخصية او بصفتهم نقباء للضريح ولو علم القاضي الشرعي ان لهذه الاوقاف ناظراً موجوداً ومعزواً عند ديوان الاوقاف ما كان اصدر الاعلام الذي يتمسك به الآن

وحيث انه يوجد الآن ناظران للوقف احدهما الناظر المعين من المحكمة الشرعية النائب عنه ديوان الاوقاف والثاني الناظر المعين من قبل الواقفين وهو المستأنف وهذه المحكمة ترى ان هذا الاخير هو الناظر الحقيقي وانه مادام لم يعزل باس من القاضي لسبب من الاسباب التي تيسر عزله فهذه الصفة لا تزول عنه بمجرد صدور اعلام شرعي بتعيين ناظر آخر خصوصاً اذا كان هذا الاعلام ميئاً على وقائع غير صحيحة كما تقدم

وحيث ان القول من ديوان الاوقاف بان

## أسماء الخصوم

موضوع الطلب أو التهمة

ذكر مستندات الخصوم بالاختصار

الحكم الصادر

وتقسم الدفاتر المذكورة الى قسمين يخصص

احدهما للقضايا المدنية والتجارية وثانيهما للقضايا الجنائية

( المادة الرابعة )

الاحكام التي تصدر يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها ويوضع عليها تاريخ صدورها وتمضي أو تختم من المأموراو من معاون في الحالة المينة في المادة الاولى ومن الثلاثة اعضاء المؤلفه منهم كل من هاته المحاكم الثلاث في الحالة المينة في المادة الثانية

( المادة الخامسة )

اعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة طبقاً للهادتين الاولى والثانية من امرنا هذا يكونان بالطرق الادارية بان يكلف المأمور أو معاون او رئيس المحكمة الذين اصدروا الحكم احد مشايخ المدينة أو القرية الذي يلزم ان يحصل فيها الاعلان أو التنفيذ مباشرة ذلك بدون مراعاة القواعد المقررة لمل هذه الاجراءات في قانون المرافعات

( المادة السادسة )

يقوم بالاعمال الكتابية في كل من المحاكم السالف ذكرها من يمينه لذلك رئيس المحكمة من الكتبة الموجودين بمخدمة الحكومة

( المادة السابعة )

تعرض الدفاتر المذكورة في المادة الثالثة على لجنة المراقبة القضائية المشكلة بنظارة الحفانية للتفتيش عليها

( المادة الثامنة )

التي كل ما كان مخالفاً لاحكام امرنا هذا

( المادة التاسعة )

على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ ( ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ )

## ( المادة الثانية )

تشكل بالوحدات البحرية بمديرية المنيا محكمة مؤلفة من مأمور هذه الوحدات بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يمينهما ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشكل أيضاً محكمة مؤلفة من مأمور الوحدات الداخلية بمديرية أسيوط بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يمينهما ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الوحدات التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية موط

وتشكل كذلك محكمة مؤلفة من معاون الوحدات الخارجية بمديرية اسيوط بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يمينهما أيضاً ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الوحدات التابعة للمديرية المذكورة ويكون مركزها بناحية (الخارجية) وتحكم كل من الثلاث محاكم المذكورة حكماً انتهائياً في المواد المدنية والتجارية التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسمائة قرش صاغاً ولا تزيد عن خمسة آلاف قرش

وتحكم حكماً ابتدائياً يجوز استئنافه في الجنب المقاب عليها بمقتضى المواد ٢٢٠ و ٢٨١ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ من قانون العقوبات

ويرفع الاستئناف لمحكمة بني سويف الابتدائية فيما يتعلق بالوحدات البحرية والمحكمة أسيوط الابتدائية فيما يتعلق بالوحدات الداخلية والخارجية ويقوم باعمال النيابة العمومية في ذلك لدى المحكمة المشكلة في الوحدات البحرية بمديرية المنيا معاون هذه الوحدات ولدى المحكمتين المشكلتين للوحدات من الداخلية والخارجية بمديرية أسيوط ضابط بوليس كل من هذه الوحدات

( المادة الثالثة )

يكون لدى كل من المحاكم المذكورة ولدى أولئك المأمورين والمأون دفتر يشتمل على البيانات الآتية وهي

خمس سنين يتبدأ من اليوم التالي لتحرير السند وحيث ان العمل بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي عدم امكان سقوط الحق في رفع الدعوى بمضي المدة اذا كان السند الذي تحت الاذن خالياً من ميعاد حلول الدين ولم يعمل عنه بروتستو ولا يخفى ما في ذلك من مخالفة قصد واضع القانون فلذلك رأت اللجنة ضرورة استلفات أنظار المحاكم الاهلية الى ما تقدم

## أمر عال

صادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن تعيين مأموري الوحدات من رجال الضبطية القضائية وبشأن تعيين محاكم في الوحدات المذكورة

## نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ - ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠ - ٣ رجب سنة ١٣٠٧ وعلى الامر العالي الصادر في ٦ اغسطس سنة ١٨٩١ اول محرم سنة ١٣٠٩

وعلى القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢١ يناير سنة ١٩٠٠ بتسمية ملاحظ الوحدات البحرية مأموراً

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد الاطلاع على اخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

( المادة الاولى )

عين كل من مأمور الوحدات البحرية بمديرية المنيا ومأمور الوحدات الداخلية ومعاون الوحدات الخارجية بمديرية أسيوط مأموراً للضبطية القضائية ويحكم كل منهم نهائياً في دائرة سلطته في المخالفات والقضايا المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف وخمسمائة قرش صاغاً ويكون تعيينهم بمعرفة ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية



## أمر مال

في أن النقض والابرام لا يوقف التنفيذ لافي حالتين  
بعد الاطلاع على الامر العالمي الصادر في ١٤  
يونيه سنة ١٨٨٢ ( ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ) المشتمل  
على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة  
وموافقة رأي مجلس النظارة بعد أخذ رأي مجلس  
شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

## المادة الاولى

تزد العبارة الآتية في آخر المادة ( ٢٢٩ )  
من قانون تحقيق الجنايات

والطعن بطريق النقض والابرام لا يوقف  
التنفيذ الا في حالة الحكم بالاعدام او اذا كان  
المحكوم عليه لم يسبق حبسه احتياطاً في التهمة  
الموجهة اليه

## ( المادة الثانية )

يسري مفعول أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة  
الرسمية بيومين

## ( المادة الثالثة )

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا  
صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨  
( ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ )

## اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات بيني سوفي  
نشره أولى

عن مبيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ١٨ ستمبر سنة ١٩٠٠ القاضي بنزع ملكية  
المدعي عليه من العقار الآتي بيانه ويبيعه بالمزاد  
العمومي وفاء لسداد دين الطالب وقدره ٥٣  
جنيه و ٤٦ ملهم مع المصاوبف المستحقة  
والتي تستحق لغاية تمام السداد المسجل هذا  
الحكم بقلم كتاب محكمة بيني سوفي الاهلية

بتاريخ ٢٧ ستمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٥٣

وهذا البيع هو بناء على طلب سليم افندي  
جابر صاحب املاك ومقيم بناحية زاوية النابوة  
الواردة الجدول سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٢٩٧

## ضد

محمد خليفه جابر المزارع ومقيم بالناحية  
المذكورة  
بيان العقار الكائن بناحية زاوية النابوة  
ونزلة الزاوية  
س ط قدن

١ ١٢ ٠ قبالة الغربية بزمام نزلة الزاوية  
حدها القبلي رزق الله حنا والبحري  
باقي الاطيان والغربي ترعة السلطاني  
والشرقي سليم جابر

١ ١٢ ٠ قبالة الملك من زمام زاوية النابوة  
حدها البحري والقبلي المبري  
والشرقي حسن حسان والغربي  
بقية اطيان المورث

١ ٠ ٠ قبالة الدبوية من زمام ناحية زاوية  
النابوة حدها البحري حسن حسان  
والقبلي اطيان أبو زيد والشرقي ورثة  
دياب مسعود والغربي الزاوية

وان حكم نزع الملكية ميين به ان بيع  
العقار المذكور يكون حسب الحدود والشروط  
والتمن الموضحين باعلان الدعوى المودع هذا  
الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة  
لاطلاع من يرغب عليهم وقت ما يريد

وان التمن الاساسي الذي تبنى عليه المزايدة  
هو مبلغ ٤٠٠٠ قرش

بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار  
المذكور في يوم الاحد ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكائنة  
بسراي المحكمة بيني سوفي

فعلى من له رغبة في المشتري يحضر في  
اليوم والساعة المذكورين اعلاء للمزايدة في  
العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة بيني سوفي في يوم ٣ أكتوبر  
سنة ١٩٠٠ و ٩ جاد آخر سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة

بني سوفي الاهلية

احمد شكري

## اعلان بيع

من مكتب حضرة السيد افندي زهير

الحامي بالقازيق

انه في يوم الخميس الموافق ٢٥ أكتوبر سنة  
١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً بناحية الريدانية  
بمركز المنصوره

سيباع بالمزاد العمومي جاموسة تعلق عوض  
ابراهيم مجبح ومن معه من الناحية المتوقع عليها  
الحجز بمعرفة حضرة محمد افندي جوهر المحضر  
بتاريخ ٢٠ ستمبر سنة ١٩٠٠

بناء على طلب حضرة محمد افندي السيد  
اهل الخبرة وبناء على الامر الصادر من محكمة  
القازيق الاهلية وفاء لمطلوبه وقدره ٢٦٣ قرش  
صاغ و ١٦ فضه قيمة الباقي له من القدر والمصاريف  
فعلى من له رغبة في المشتري يحضر في  
اليوم والساعة والمحل المذكورين ومن يرسي  
عليه المزاد يدفع التمن فوراً وان تأخر بماد البيع  
على ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر محكمة القازيق الاهلية

بدروس يوسف

## اعلان

انه في يوم السبت ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية بني غبريان غربيه

سيصير الشروع في مبيع اربعة ارادب قح  
تعلق عيسوي عوض الله وعماره المقر من بني  
غبريان السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٤ يولي  
سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الحاج محمد حسن المار

تاجر بميت غمر تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من  
محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٠٠  
وفاء لمبلغ ٣٢٣ قرش و ٢٠ فضه صاغ

فمن له رغبة في المشتري فعليه الحضور في اليوم والساعة والجهة الموضحين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المعين للبيع ومن يتأخر عن دفع الثمن يعاد البيع على ذمته ثانياً ويلزم بالفرق  
تحريراً في أكتوبر سنة ٩٠٠

باشمحرر محكمة

الزقازيق الاهلية

محكمة بها الجزئية

نشره اولى

عن بيع عقار في القضية المدنية نمرة ٩٩١  
ليكن معلوماً لدى العموم انه في يوم السبت ١٠ نوفمبر سنة ٩٠٠ الموافق ١٧ رجب سنة ١٣١٨ الساعة ٩ ونصف افرنكي صباحاً بسراري المحكمة المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع ٣ قرارات و ١٢ سهم بحوض سعر الثمانية عشر حدودها البحري سيد احمد موسى والغربي باقي الاطيان والقبلي مسقه والشرقي باقي الاطيان وقبراط بحوض سريري حدودها البحري سيد احمد الاعرج والغربي باقي الاطيان والقبلي مسقه والشرقي الخواجه انسفاسي و ١٢ قبراط بحوض الجرف حدودها البحري جسر البحر والغربي محمد عبد الله الاعرج والقبلي ترعه والشرقي باقي القبط وتقدر لافتاح المزايدة مبلغ ٧ جنيهات مصرية وهذا البيع هو بناء على طلب محمد اقندي بهجت بصفته كاتب أول المحكمة ومدير ادارة خزيتها القضائية

ضد

الحرمة شريفه بنت سالم من وشوم الكبرى بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر الاهلية في ٢٤ ستمبر سنة ٩٠٠ نمرة ٥١١ القاضي بنزع ملكية المدعي عليها من العقار المذكور وقام بمبلغ ٣ جنيه و ١٨ مليم فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه ومن يرغب مراجعة

بالمعاد تحريراً بمركز المحكمة في ٧ أكتوبر سنة ٩٠٠  
كاتب اول محكمة اسنا  
عبد الرحمن جعفر

اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى الحامى  
بالمنصورة

انه في يوم الاحد ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بكفر الحمران بزمام ناحية مناخريت

سيصير الشروع في مبيع زراعة نصف فدان قطن اول جمعه مشاع في فدان وربيع فدان بطريق المزاد العمومي تعلق على سيد احمد المزارع ومقيم بناحية مناخريت المذكورة توقع الحجز عليها بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر عليه من محكمة السنبلابين الجزئية الاهلية بتاريخ ٢ اغسطس سنة ٩٠٠ لصالح حضرة عبد العزيز اقندي عبد الله رئيس قلم اللوازمات بنظارة المعارف ومقيم بمصر وفاء لمبلغ ١٣٣ قرش صاغ بخلاف ما يستجد من المصاريف فاقضى النشر بذلك للمعلومية

اعلان بيع جاموسه

انه في يوم الاثنين ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة افرنكي صباحاً بناحية المساعده بناء على طاب جرجس اقندي منيا بالزقازيق سيصير الشروع في مبيع جاموسه سوده شعله بقرون مسطوحه بزيل ايض عمرها ٧ سنوات تعلق المعلم يوسف رزق من كفر صليب رزق التابع للمساعد

تنفيذاً للحكم الصادر ضده من محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩٠٠ وتأيد ذلك الحكم من المحكمة المشار اليها في ١٤ اغسطس سنة ٩٠٠ بملزومته بمبلغ ١٩٨ قرش و ٢٠ فضه صاغ مائة ثمانية وتسعين غرش و ٢٠ فضه صاغ بخلاف المصاريف التي تستجد وسبق توقيع الحجز على الجاموسه المذكورة بمعرفة حضرة مهدي اقندي محمد المحضر بمحكمة الزقازيق

فكل من له رغبة في المشتري يحضر في اليوم والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ولزم بالفرق

تحريراً بسراري محكمة ميت خمر في ٢ أكتوبر سنة ٩٠٠ و ٨ جاد آخر سنة ١٣١٧

نائب الباشمحرر

بمحكمة ميت خمر

امضا

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره اولى

في القضية المدنية نمرة ١٠٦١ سنة ٩٠٠ بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٥ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا في ١٧ منه نمرة ٥٠٦ - وبناء على طلب احمد عبد المولى محمد المزارع من الكلاية سيصير الشروع بالمزاد العمومي في مبيع اثني عشر قيراط مشاعين في فدان واحد بزمام الكلاية اطيان خراجيه زراعيه بقبالة الفيرة محمد من شرق غنداق السيد داود ومن غرب ترعة الكلاية ومن بحري ورثة عبد الحميد حراجي ومن قبلي غنداق عبد القادر حسان المملوكة هذه العقارات الى مصطفى وبفادتي المزارعين وأمنه وعيشه اولاد وبنات محمود داود والحرمة ندا بنت علي سليم زوجة محمود داود من الكلاية وصليحه بنت محمود داود من نرسيخ

وذلك البيع وفاء لسداد مبلغ ٤٧٥ قرش خلاف المصاريف وما يستجد وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة مبلغ عشرة جنيه مصري للثاني عشر قيراط المذكورة وسيكون البيع صفقة واحدة بسراري المحكمة في يوم الاحد ٢٨ أكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري الحضور

شروط البيع وقتما يريد فيطلع عليها بقلم كتاب المحكمة  
تحريراً بسراي المحكمة بينها في ٨ أكتوبر سنة ٩٠٠

كاتب أول محكمة بها  
محمد بهجت

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية  
اعلان بيع عقار  
نشره ثانيه

انه في يوم الاربعاء ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ و ٢١ رجب سنة ١٣١٨ بمجلسه المزادات والبيع  
سيصير بيع المنزلين الآتي بيان حدودها  
بالمزاد العاني تعلق ورثة المرحوم جمعه عبد الله  
وهم الحرمه نعمه ام احمد زوجته عن نفسها  
ويوصايتها الشرعية على اولادها القصر وهم  
هانم ومحمد وعبد الله المقيمة بكفر النحال وذلك  
وفاء لمبلغ الدين المطلوب الى محمد محمد افندي  
توفيق العطار المقيم بالزقازيق وقدره ثمانية  
آلاف وسماية وستة وثمانين قرشاً والمصاريف  
بيان العقار

أولاً منزل كبير كان بكفر النحال على  
قيراط أرض ونصف قيراط تقريباً مبني بالطوب  
الاخضر دور واحد محدود من قبلي شارع امام  
الترعة ومن بحري عايشه ام أحمد والغربي شارع  
وفيه الباب والشرقي عيشة ام احمد  
ثانياً منزل مبني دورين بالطوب الاخضر  
ومنقسم قسمين على قيراط أرض تقريباً بالكفر  
المذكور محدود من غربي شارع وفيه الباب  
والقبلي الترعة والبحري عوض باشا الصعيدي  
والشرقي أحمد الجندي

والثمن المحدود لافتاح المزاد بعد تنقيص  
الخمسة هو مبلغ ثمانية وستين جنيه عن المنزل  
الاول واثنين وخمسين جنيهاً عن المنزل الثاني  
فعلى من يرغب الشراء ان يحضر بقلم  
كتاب المحكمة بالزقازيق للاطلاع على شروط  
البيع المدرجة ضمن حكم نزاع الملكية الصادر

من المحكمة بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ ومسجل  
في ١٤ منه تحت نمرة ٢٩٤ واعطا المزاد  
تحريراً في الزقازيق في ٢٣ ستمبر سنة ١٩٠٠  
٢٨ جساد أول سنة ١٣١٨

كاتب المحكمة  
امضا

محكمة قاقوس الجزئية  
اعلان بيع نخيل

انه في يوم الاثنين ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٠  
سيباع بسراي المحكمة باودة المزادات النخيل  
الآتي بيانه

أولاً سبعة عشر نخلة كاشه بمحوض النصالي  
باطيان خضره وفاطمة كريمات صقر  
رضوان محدوده من بحري ورثة  
حسن رشدي ومذكورين ومن  
غربي ورثة عواد محمود مذكورين  
ومن قبلي ورثة عليانه دهشانه  
ومذكورين ومن شرقي ورثة حسن  
رشدي ومذكورين وجميعهم  
مشرين

ثانياً نخله باطيان حامد حسين عوده  
بالحوض المذكور محدود من شرقي  
عوض الشازلي ومن بحري ورثة  
حامد حسين ومن غربي ورثة عليانه  
دهشانه ومن قبلي اطيان فاطمه  
وخضره بنات صقر رضوان

ثالثاً نخلتين كاشين بالحوض المذكور باطيان  
ورثة عواد محمد محدود من بحري  
ورثة حسن رشدي ومذكورين ومن  
غربي ورثة محسن محمد ومن قبلي  
وشرقي اطيان فاطمه وخضره بنات  
صقر رضوان

والعشرين نخله المذكوره ملك فاطمه بنت  
حسن رضوان وأم حسن بنت حسن رضوان  
ومحمد حسن رضوان وحسن حسن وحسنه بنت  
نبوي

وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة  
بتاريخ ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة  
الزقازيق الابتدائية الاهلية في ٢٦ ستمبر سنة  
٩٠٠ تحت نمرة ٤٩٨ وفاء لمطلوب علي افندي  
حافظ بصفته كاتب أول محكمة قاقوس الجزئية  
البالغ قدره مبلغ ٧٢٠ غرش صاغ وقد تقدر  
هذا المبلغ ثمناً اساسياً تبني عليه افتتاح المزاد  
فعلى كل من يرغب المشتري فليحضر في  
اليوم المذكورين أما شروط البيع موجودة بقلم  
كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها

تحريراً بقاقوس في ١١ أكتوبر سنة ٩٠٠  
كاتب أول محكمة قاقوس  
ختم

### اعلان

انه في يوم الاثنين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ١ افرنكي بسوق ناحية الطوايه بمركز  
دشنا بالمزاد العمومي يصير مبيع نصف شبه  
جاموس سوده سن ٣ سنين تقريباً تعلق السيد  
عليان محمد من ناحية الجبرات بمركز قنا الواقع  
الحجز عليها بتاريخ ١٩ ستمبر سنة ١٩٠٠ تنفيذاً  
للحكم الصادر من محكمة قنا الجزئية الاهلية  
بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٠٠ القاضي بالزام السيد  
عليان محمد بمبلغ ١٠٧ قرش ونصف بما فيها  
المصاريف النسبية بخلاف مصاريف التشرفي الجرايد  
وذلك بناء على طلب عبد التور تكلامتقريوس  
من قنا

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم  
والساعة المحددين أعلاه للتزايد ومن يرسي عليه  
البيع يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على  
ذمته ويلزم بفرق الثمن

تحريراً بسراي المحكمة بقنا في ٢ أكتوبر

الباشمخضر  
امضا

( طبع بالمطبعة العمومية )